مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 20 / العدد: 04 / السنة: 2021 ص ص:116-139

مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية: أهم السيناريوهات وانعكاساتها على العلاقات الدولية

The future of the Russian-Chinese strategic partnership: the most important scenarios and their implications for international relations

مشاور صيفي

جامعة أحمد دراية–أدرار(الجزائر)، med20malak20@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/20 **تاريخ القبول:** 2021 /12/28 **تاريخ النشر:** 2021/12/30

الملخص:

سعت الدراسة إلى تحليل مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية، والتي كانت منطلقا لتوجه جديد في العلاقات الدولية رافض للأحادية القطبية داعيا لتعدد الأقطاب، وقد ركزت الدراسة على رصد أهم السيناريوهات التي تحكم التوجه الروسي الصيني الجديد، فالسيناريو الأول تحدث عن بقاء الوضع القائم من خلال عرض عدة مؤشرات لذلك. وتحدث السيناريو الثاني عن تحسن الشراكة وتطورها أفضل مما هي عليه من خلال رصد أهم المؤشرات الدالة على ذلك. أما السيناريو الثالث فقد تحدث عن تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية من خلال تفصيل أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك. كما تطرقت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية في العلاقات الدولية من خلال الدفع إلى عالم متعدد الأقطاب كتوجه استراتيجي كفيل بفض الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الإستراتيجية؛ روسيا؛ الصين؛ العلاقات الدولية؛ الإستراتيجية؛ التعددية القطبية.

Abstract:

The study tends to analyze the future of the Russian-Chinese strategic partnership, which was the starting point for a new trend in international relations that rejected uni-polarity and called for multi-polarity. The study focuses on monitoring the most important scenarios that govern the new Russian-Chinese orientation. The experts estimate many scenarios; the first one is that the Chinese-Russian relationship remains as it is. The second scenario talks about the improvement and development of the partnership between the two blocks by showing the most important indicators that reinforce the cooperation between the two. As for the third scenario, it talks about the decline of the Russian-Chinese strategic

partnership by highlighting the most important reasons leading to this. The study also touches on the role played by the Russian-Chinese strategic partnership in international relations by pushing for a multi-polar world as a strategic direction that would break the unilateral hegemony of the United States of America in international relations.

Key words: Strategic Partnership; Russia; China;International Relations; Strategic; multi-polar.

مقدمة :

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية أبرز ما توصلت إليه روسيا والصين في مرحلة القطبية الأحادية، فقد سارت منذ الإعلان عنها في أفريل 1996 إلى اليوم بشكل تصاعدي في المجالات المختلفة، ذلك أنّها توفر للطرفين جوّا من التكامل والتعاون كفيلا بتخفيف حدَّة الهيمنة الأمريكية، وإعطائهما وضعًا إقليميًا ودوليًا مؤثِّرًا.

وإذا كانت قد قادت إلى هذا التوجه الروسي الصيني عدة اعتبارات وخلفيات تشكل منطلقا رئيسيا واستراتيجيا يخص كل طرف، أو الطرفان معا؛ فإن هدف صد الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة يعد الباعث الرئيس للتأسيس لهذا التوجه الاستراتيجي بين روسيا والصين؛ لأنه لم تعد لا روسيا ولا الصين – على اعتبار قدراتهما ومكانتها كبلدين عظميين– قادران على تحمل لعب دور هامشي في العلاقات الدولية. ويتجلى ذلك جليا من خلال التأسيس لمفهوم الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية لمواجهة القرن 21؛ والتي توسعت لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية...الخ، والمتتبع لمسار هذا التوجه الروسي الصيني الجديد والذي مر على تأسيسه ما يربو عن 25 سنة (أفريل1996 إلى يومنا هذا) يدرك الرؤية الإستراتيجية الروسية الصينية لمواجهة الهيمنة القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ليس فقط ما توصل إليه الطرفان في شراكتهما الإستراتيجية؛ ولكن في مختلف الأدوار التي أصبحت روسيا والصين تلعبها على المستوى الإقليمي والدولي للحد من الهيمنة الأمريكية. وعليه فإن هذه الورقة تحاول استقراء مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية؛ من خلال البحث في الإشكالية التالية:

ما هو مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية-الصينية؟ وكيف ستؤثر على العلاقات الدولية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية أقترح الفرضيات التالية:

- ✓ بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية- الصينية على ما هي عليه، بالنظر لبعض المؤشرات الراهنة.
- ✓ تحسن الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية أفضل مما هو عليه مرهون بمدى إدراك قادة البلدين لأهمية الشراكة.
- ✓ تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية بسبب مشاكل البيئة الداخلية، وكذا الاختلال الديمغرافي للدولتين والتفوق الاستراتيجي للصين على روسيا.

يبدو جليا أن التنبؤ بمستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية أمر ليس بالهين، ليس فقط للصعوبات المنهجية المتعلقة بالأساس بتقنيات الاستشراف، بل في إشكالية تضارب المعطيات والدراسات والإحصائيات، التي تحتاج تدقيقا كبيرا بغية استغلالها بطريقة منهجية دقيقة للحصول على نتائج صحيحة. لكن سنحاول في هذه الورقة بناء ثلاث سيناريوهات أساسية في تصور مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية:

- ✓ **المحور الأول: السيناريو الأول:** الوضع القائم؛ بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية في المستوى الذي هي عليه.
- ✓ **المحور الثاني: السيناريو الثاني:** السيناريو التفاؤلي؛ تحسن الشراكة وتطورها أفضل مما هي عليه.
- ✓ **المحور الثالث: السيناريو الثالث:** السيناريو التشاؤمي؛ تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية.

المحور الأول: السيناريو الأول: بقاء الوضع القائم ؛" بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية في المستوى الذي هي عليه".

يرى عديد من الدارسين للشأن الروسي- الصيني أنّ مستقبل التعاون بين الطرفين مرهون بثلاث محدّدات هي (**الدسوقي ابوبكر، 2007، الصفحات 79-80**):

أولا: استمرار التوجّه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها، ويشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كلّ طرف على أهمية علاقاته بالطرف الآخر... وهذا ما تؤكّده التصريحات المختلفة لقادة البلدين في مختلف المناسبات.

ثانيا: الواقع الفعلي أي ما يتحقق في مسيرة العلاقات على أرض الواقع، فالتمسك بالنصوص لا يحقّق تقدّما. ولكنّ النتائج الفعلية تضمن الاستمرار والحياة والتطور، فقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صداقة إلى علاقات شراكة بنّاءة، ثمّ إلى علاقات شراكة إستراتيجية، لكنّها لم ترق إلى مستوى التحالف الإستراتيجي، رغم أنّ آفاق التعاون بينهما رحبة وواسعة.

ثالثا: مؤثرات البيئة الخارجية وهي تلعب دورا كبيرا في شكل واتجاه العلاقة بين الدولتين، فكل منهما تتحسب من البيئة الخارجية، فهما تخشيان من إعلان التحالف الإستراتيجي خشية استفزاز الو.م.أ التي يمكن أن تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدّهما. كما تلعب البيئة الخارجية أيضا دورا في تحديد اتجاه العلاقة ومستقبلها، فإذا تعززت العلاقة بين موسكو وواشنطن فإنّ العلاقة بين موسكو وبكين ستبقى ضمن إطارها الحالي، في حين ستتعمّق أكثر في حال تراجع العلاقة بين موسكو وواشنطن...

كما يمكننا أن نبرهن على بقاء الوضع القائم لضلعي المثلث الاستراتيجي موسكو– بكين، هو انغماس الطرفين في مشكلات داخلية، ستكون ملهية لهما في إكمال هذا البناء الإستراتيجي بالإضافة إلى المشكلات الخارجية المتعلقة بالقلاقل التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية حلى تخوم البلدين الجارين؛ ورغم إدراك الطرفين بخطورة ما يحصل، والتحديات التي تواجههما، إلا أن مثل هذه السياقات ستجعل من وثيرة هذا البناء لا ترق إلا المستوى المطلوب مما يبقي الوضع على ما هو عليه، بدليل عدم ترقية الشراكة إلى تحالف رغم مضي عقدين من الزمن عن إعلان شراكتهما الإستراتيجية؛ بالإضافة إلى أنهما لحد اليوم لم يردعا الولايات المتحدة الأمريكية بشراكتهما، بدليل استمرار مشاريع تواجها على تخومهما.

وفي السياق ذاته، فإن الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية ستظل على ما عليه بالنظر إلى الناتج المحلي بالمقابل القدرة الشرائية، وهو مؤشر من خلاله ندرك مدى ما تعانيه خاصة روسيا من مشاكل والذي سوف يبقي على الوضع على ما هو عليه.

الجدول رقم(01) :يبين التصنيف الدولي وفق الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالبليون دولار لسنتي 2011 و2030.

البلد	التصنيف العالمي	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالبليون دولار لعام **2011** $ GDP(ppp) ppp	البلد	التصنيف العالمي	GDP بـ ppp ($ b_n) لعام 2030
الصين	1	17,632	الصين	1	36,112
الولايات.م ا	2	17,416	الولايات.م ا	2	25,451
الهند	3	7,277	الهند	3	17,138
اليابان	4	4,788	اليابان	4	6,006
ألمانيا	5	3,621	أندونيسيا	5	5,486
روسيا	6	3,559	البرازيل	6	4,996
البرازيل	7	3,073	روسيا	7	4,854
فرنسا	8	2,587	ألمانيا	8	4,590
أندونيسيا	9	2,554	المكسيك	9	3,985
بريطانيا	10	2,435	بريطانيا	10	3,586
المكسيك	11	2,143	فرنسا	11	3,418
إيطاليا	12	2,066	السعودية	12	3,212
كوريا الجنوبية	13	1,790	كوريا الجنوبية	13	2,818
السعودية	14	1,652	تركيا	14	2,714
كندا	15	1,579	إيطاليا	15	2,591
إسبانيا	16	1,534	نيجيريا	16	2,566
تركيا	17	1,512	كندا	17	2,219

Source : John hanksworth and others ,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued ?**.price water house coopers ,united kingdoom,fabruary2015,p3.

فإذا كانت الصين احتلت المرتبة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية، فإن روسيا احتلت المرتبة السادسة، بتحسن طفيف بين 2010 و2030، وهذا الوضع سوف يضعف الشراكة ويعيق مسيرتها بالشكل الضروري أو اللازم؛ وهو ما يجعل ربما الوضع على ما هو عليه.

يبين الرسم البياني التاليتوقعات النمو لأمم الاقتصاديات لعام 2030 (الـ BRIC والولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، أوروبا والعالم)

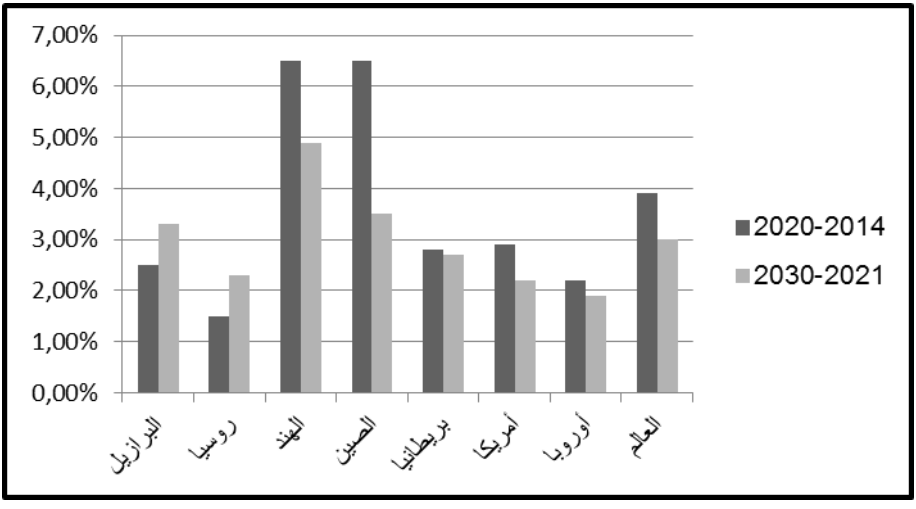

Source : John hanksworth and others,**the world in 2050 :will the shift in global economic power continued?**.pricewaterhousecoopers,united kingdoom,fabruary2015,p19.

المحور الثاني:السيناريو التفاؤلي؛ " تحسن الشراكة وتطورها أفضل مما هي عليه "

إن الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية قادرة على إحداث توازن قوى في العالم وتحقيق تكافؤ إستراتيجي في العلاقات الدولية، والوصول إلى عالم متعدد الأقطاب. فروسيا والصين تنتميان إلى مجال حيوي مهم وواعد وتتوفران على إمكانيات عسكرية واقتصادية وبشرية مميّزة تؤهلهما لأن تكونا قوة حقيقية مؤثرة في مسار العلاقات الدولية، لكنّ الملاحظ أنّ الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية بقيت في عديد من جوانبها تدور في شكل اتفاقيات ولقاءات قمّة بين رؤساء الدّولتين... وغيرها من الأعمال الدبلوماسية التي تحتاج إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال حتى يصبح للشراكة تأثير وفاعلية؛ وهو الأمر الذي يردّه العديد من الخبراء إلى عدم قدرة الطرفين على نسيان خلافات وأحقاد الماضي، والتي تبقى عائقا أمام هذا التقارب الإستراتيجي. ومن هذا

المنطلق يجب على الطرفين إعادة النظر في مصالحهما العليا وتفعيل حقيقي لشراكتهما الإستراتيجية حتى يكونا فعلا قوّة مؤثرة وذات قرار مكين.

في ظل هذه المعطيات والظروف وبين فرص كبيرة وواسعة للشراكة، ومعوقات تقف في وجه التوجه الروسي . الصيني الجديد، سوف نحاول رصد أهم مؤشرات قد تحسن مستوى الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية أفضل مما هي عليه:

- ✓ أن استمرار الهيمنة الأمريكية يكون الحافز الأكبر لإنجاح الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية، لأنه لا مكانتهما ولا قدراتهما الإستراتيجية، يسمحان لهما بلعب دور هامشي مهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الارتباط الاستراتيجي الكبير لموسكو وبكين ببعضهما البعض، في شتى المجالات (العسكرية والاقتصادية والأمنية والديمغرافية ...).
- ✓ لن تنس الصين دور الاتحاد السوفيتي في قيام جمهورية الصين الشعبية في 1949/10/01، والدعم الكبير الذي تلقته،بدليل أن روسيا أول من اعترف بجمهورية الصين الشعبية. وعليه سيتدخل التاريخ للدفع بالشراكة الإستراتيجية إلى أفضل حال.
- ✓ بعيدا عن اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الموقعة في 1996،أو عن معاهدة التعاون وحسن الجوار الموقعة في 2001، ترتبط روسيا والصين ارتباطا استراتيجيا بمنظمات إقليمية أمنية واقتصادية أو سياسية ... "كمنظمة شنغهاي للتعاون" و"مجموعة البريكس" ...إلخ. وهذا ما يبين نية الطرفين للمضي قدما بالشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية للأحسن.
- ✓ هناك مؤشر قوي دليل على أن الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية ستتحسن للأفضل، بسبب استمرار قيادة البلدين في نهج واحد، رغم تعاقب عدة ولايات رئاسية منذ 1996 إلى اليوم؛ خاصة استمرار النهج البوتيني في روسيا، واستمرار الطرح الصيني الرامي إلى تدعيم أواصر التعاون الاستراتيجي مع روسيا.

الاتجاهات التي ستتحكم في مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية:

تتحكم عموما مجموعة من العوامل ستكون محددا لشكل العلاقات الروسية– الصينية في آفاق 2026، يتحدث عنها Alexander Gabuev في دراسته المعنونة بـــ

"Futureapproaches to china" ضمن تقرير بعنوان:": RussianfuturesHorizon 2025"، هذه العوامل هي **(Alexander Gabuev, 2016, p. 47)** :

✓ **المجموعة الأولى** من الظروف هي الاقتصاد الكوني؛ بحيث أن أسعار السلع سوف تبقى منخفضة وهذا يعود إلى أن هناك انخفاض في الطلب على السلع وأن الاقتصاد العالمي يتعرض لعملية إعادة تعديل صعبة*، والتي ستستمر لأكثر من 10 سنوات.

✓ **المجموعة الثانية** من الظروف تتعلق بروسيا: فلاديمير بوتين سيظل محافظا على مركزه كقائد وطني أو سيتم استبداله بعنصر مماثل تقوده ثقافة الكرملن، في ظل هذه الظروف فإن طبيعة السياسة الروسية ستظل نفسها، في الأساس النظام السياسي سيظل خاضعا للبيروقراطية القوية والمقاومة، والمعارضة لن يتم التسامح معها، في حين أن غالبية السكان سيظلون غير مهتمين سياسيا ومنشغلين بحياتهم اليومية.

العلاقات الروسية مع الغرب عرفت تراجعًا كبيرًا ودخلت مرحلة جديدة يمكن تسميتها بالسلام البارد"cold peace"، الوضع في أوكرانا* يبدو أنه مستقرا حاليا، لكن البلد يواجه مشاكل داخلية ولا يجذب انتباه الغرب، ما عدا بعض الدعم الرمزي ...، والعقوبات الغربية ضد روسيا لا تزال موجودة. الاقتصاد الأوربي بدأ يتعلم كيف يعيش من دون روسيا، رغم أن موسكو ما زالت أكبر الموردين لأوربا بالمحروقات، مع تسجيل بداية تنويع لمصادر الطاقة الأوربية (**Alexander Gabuev, 2016, p. 47**).

* للاستزادة حول التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية ، راجع :بول مايسون،**انهيار الاقتصاد العالمي : نهاية عصر الجشع**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان، ط 2، 2012.

* تعتبر الأزمة الأوكرانية محفزا للتقارب بين موسكو وبكين، وبالمقابل فقد أفرزت هذه الأزمة تباعد روسيا عن الغرب، بالنسبة لعديد من الملاحظين فإن الاتفاق الموقع حول الغاز في ماي 2014 في شنغهاي يعتبر بمثابة رمزا لهذا التحالف الصاعد، لكن هذا الدفء في العلاقات البينية سار بوتيرة أسرع وأكبر من هذا الاتفاق الذي سجل اختتام المفاوضات وجهود التعاون الثنائي التي انطلت منذ 15 سنة التغير الأهم بعد أزمة أوكرانيا هو أن روسيا أعادت اعتبار وتقييم استراتيجياتها اتجاه الصين بحثا عن شريك قوي لتعويض خسائرها المالية الناتجة عن العقوبات الغربية. بدأت روسيا بإحداث نظرة جديدة تجاه العديد من القضايا التي عرقلت التعاون مع بكين لعدة سنوات: 1- التحفظ الروسي بخصوص بيع الأسلحة المتطورة للصين . 2- منع الصين من الدخول في انجاز مشاريع التنية التحتية الكبرى. 3- تحفظ موسكو بخصوص بيع حصصها في ودائع الموارد الاستراتيجية للمستثمرين الصينيين. (للتفصيل أكثر راجع: Alexander Gabuev, op.cit, p 47).

✓ **المجموعة الثالثة** من الظروف تتعلق بالصين: حيث يسجل أن الحزب الشيوعي الصيني يحافظ على حكمه، ويحافظ على نسبة نمو اقتصادي للناتج الخام يقدر بـ 02 إلى 04 % خلال العشرية القادمة. وستستمر الصين في استيراد المحروقات والسلع، مع تسجيل تحول نحو الطاقة النظيفة بدأ يأخذ مكانه على أرض الواقع مع وجود حذر سياسي وجماهيري بخصوص المشاكل البيئية. كما تتبنى الصين موقفا براغماتيا وتحافظ على استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وASEAN، مع تحفظها على سباق التسلح المتنامي في المنطقة **(Alexander Gabuev, 2016, p. 48)**.

وهناك مجموعتان من العامل تدفع الصين وروسيا للتقارب أكثر من بعضهماالبعض الأولى تتعلق بالاقتصاد والثانية تخص السياسة:

1. **اقتصاد روسيا والصين متكاملين** بنفس الشكل الذي هو عليه الحال بالنسبة لاقتصاد روسيا بالنسبة للاتحاد الأوربي. وتبقى صادرات روسيا الرئيسية هي المحروقات، المعادن والخشب والكيميائيات، في الوقت نفسه فإن الصين تستورد مستويات عالية من السلع، وهي تابعة بشكل كبير في مجال المحروقات والمعادن والأغذية. ويكون التقارب الجغرافي بين موسكو وبكين والقدرة على توفير طرق تجارة آمنة، تؤسس لوجود مقدرات اندماج طبيعية بين الاقتصاديين. لفترة طويلة كانت روسيا متحفظة من إعطاء الاستثمارات للصينيين في منطقة سيبيريا والشرق الأقصى الروسي، لكن بعد أزمة أوكرانيا بدأت السياسة تتغير، حيث أن الصين بدأت – بنظر كثير من المراقبين– تتغير من اقتصاد استثمار إلى اقتصاد استهلاك فإن روسيا لديها الكثير لتعرضه على الصين: سلع غذائية غير غالية الثمن لتحقق الصين من خلالها الأمن الغذائي لطبقتها الوسطى، وكذا الغاز الطبيعي للمناطق الشمالية والوسطى للصين أين تعاني من مشاكل حقيقية في تلوث الهواء ....(**Alexander Gabuev**, **2016**, **p**. **48**) .

بالمقابل فإن الصين لديها أشياء كثيرة لتوفرها لروسيا على الرغم من سوقها الداخلي الكبير، فالشركات الصينية لديها خبرة هامة في بناء المنشآت التحتية والتي تحتاجها المناطق غير المتطورة في سيبيريا. كما قامت الصين بتطوير تكنولوجيات صناعية متقدمة جدا ويمكن أن تكون مصدرا ممولا لروسيا في خدمات التكنولوجيا الرفيعة ... كما أن الصين تحتوي على مخزون هام من النقود،والشركات الخاصة تبحث دوما عن فرص لتنويع استثماراتها؛ ففي السنوات الأخيرة فإن

مخزون "هونغ كونغ" للصرف قد جذب اهتمام العديد من شركات الموارد الطبيعية والمصنعة على أن تصبح إحدى أهم المنصات للشركات الروسية لزيادة رأس المال **(Alexander Gabuev, 2016, p. 49)**.

2. **سياسيا فإن روسيا والصين**، ملزمين بالتقارب أكثر في العديد من القضايا بما فيها قضايا الحوكمة العالمية. وستظل موسكو وبكين متمسكتين بمطالبتهما إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مع المحالة في الوقت نفسه على المحافظة على مركزيهما كعضوين دائمين فيه. سوف يستمران في الدعوة إلى إعادة توزيع الأصوات في المؤسسات "بروتنووتز"، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وسيكونان مهتمين جدا بترقية مجموعة "بريكس" "BRICS".كما ستبحث روسيا والصين عن الترقية المشتركة للسيادة الالكترونية بخصوص حوكمة الأنترنت ... (**Alexander Gabuev**, **2016**, **p**. **40**).

في منطقة آسيا الوسطى سيحافظ الطرفان على لعب دور تعاوني متزايد، خاصة وأن مصالح الدولتين في المنطقة بلغت درجة هامة؛ وبناء عليه فإن روسيا والصين مستمرتان في السعي للمحافظة على الاستقرار في المنطقة، ومساندة الأنظمة العلمانية في المنطقة، وكذا محاربة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا أمنيًا في المنطقة. كما تسعى موسكو وبكين لضمان النفوذ الأمريكي في المنطقة. ويبدو أن البلدين متفقون ضمنيا على طريقة التعامل في المنطقة من أجل تجاوز حدة المنافسة الحاصلة في منطقة آسيا الوسطى؛ فالصين ستكون المزود الرئيس والمحرك للاقتصاد في المنطقة، أما روسيا فستكون المزود الرئيس للأمن بحكم تفوقها العسكري ... وهذا سوف يحظى بالقبول من قبل حكومات وشعوب دول آسيا الوسطى **(Alexander Gabuev, 2016, p. 40)**.

المحور الثالث:السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي؛ "تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية"

تتلخص أهمّ محددات الخلاف بين روسيا والصين، والتي تكون عائقا أمام العلاقات الإستراتيجية الثنائية مستقبلا وتعرقل مسيرتها فيما يلي:

1. إنّ الصين تشكل قوّة صاعدة متزايدة يوما بعد يوم، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فيما نستطيع القول أنّ روسيا . وفي أحسن الأحوال . تراوح مكانها، بعد أن كانت

شبه دولة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن جهود بوتين لإعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتها وإيجابيتها إلاّ أنّها ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين. ومن هنا فإنّ ضعف روسيا أمام الصين قد يثير حساسية العديد من الفئات الروسية وبالتالي يعرقل أو يوجد العديد من المشاكل في العلاقة مع الصين (**باكير علي حسن، 2006، صفحة 35**).

2. المشكلات الداخلية: فالصين مازالت أكبر دولة نامية في العالم، ولديها العديد من المشكلات الاقتصادية، منها تزايد نسبة الفقر، فحتى نهاية 2004 مازال نحو 26,1 مليون نسمة من سكان الريف يعيشون تحت خطّ الفقر. كما تصل نسبة البطالة في بعض المقاطعات إلى ما بين 60 و80% من عدد القادرين على العمل، بالإضافة إلى ضرورة تحويل أكثر من 100 مليون من الأيدي العاملة الريفية لتشغيلها في قطاعات غير زراعية، وهي تعاني من مشكلة سكانية متزايدة. هذا فضلا عن الأزمة الغذائية وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي والياباني. كما تتردد بين حين وآخر حركات انفصالية في مقاطعات كثيرة...

أمَّا روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فلا تزال تعاني من فراغ عقائدي، حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة وقوية وذات قبول عام، بعد تراجع الفكر الماركسي اللينيني. ويزيد من حدّة المشكلة شيوع أفكار غريبة عن المجتمع الروسي مثل الماسونية والصهيونية، وهي مجتمعات غير مبالية وغير وطنية وغير قومية، هذا إلى جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال في الشيشان، مما يؤثر على استقرار وتماسك الدولة*، كما أنّ روسيا لا زالت تسير بخطوات محسوبة تجاه التحول الديمقراطي، مازالت تعاني . على حدّ قول هنري كيسنجر . من الماضي الاستبدادي والبيروقراطية المركزية (**الدسوقي ابوبكر، 2007، الصفحات 78–79**).

3. الخلل الديمغرافي: فالصين تشهد كثافة سكانية عالية في حين أنّ الكثافة السكانية الروسية مقارنة بنظيرتها الصينية صغيرة، وبالتالي هناك من يرى من القوميين الروس أنّ هذه المسألة تشكّل خطرا وتهديدا لروسيا من باب أنّ الانفجار السكاني الصيني لابدّ أن يدفع الصين في مرحلة من المراحل إلى التمدد الجغرافي فتكون روسيا هي الضحية (**باكير علي حسن، 2006، صفحة 35**).

* إضافة إلى ظهور حكومات جديدة في الحديقة الخلفية لروسيا موالية لأمريكا وأفضل مثال على ذلك جورجيا ونجاح الثورة الوردية بدعم أمريكي.

فالمشكلة السكانية في روسيا مشكلة حقيقية، فتعداد روسيا الخالي حوالي 143 مليون نسمة سينخفض إلى ما بين 130 و135 مليون نسمة عام 2015، وفق التقرير الصادر أوائل عام 2001 عن وكالة الاستخبارات الأمريكية حول الاتجاهات العالمية حتى عام 2015، ووفقا لإحصاءات الأمم المتحّدة سينخفض عدد سكان روسيا بحلول عام 2050 إلى 121 مليون نسمة. وتأتي الإحصائيات الروسية نفسها لتؤكّد المشكلة الديمغرافية، فقد كشفت لجنة الدولة للإحصاءات عام 2000 عن أنّ سكان روسيا عام 2075 سيتراوح عددهم بين 50 و55 مليون نسمة (**دياب أحمد، 2007، الصفحات 100–101**). وفي المقابل فهناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث تعداد سكانها الذي وصل في جانفي 2005 إلى 1,3 مليار نسمة، ويبلغ معدّل الزيادة السكانية في الصين 10 ملايين نسمة سنويا، رغم انتهاج الصين لسياسات صارمة لتنظيم الأسرة والتحكم في النسل منذ سبعينيات القرن الماضي، ومما يزيد من الخلل الديمغرافي بين الجانبين أنّ عدد سكان روسيا يبلغ 143 مليون نسمة يعيشون على مساحة تقدّر بـ 17 مليون كيلومتر مربّع، أما الصين فيبلغ عدد سكانها 1300 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 9,5 مليون كيلومتر مربّع، أي أنّ مساحة روسيا تكاد وتقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ عدد سكان روسيا 9/1 عدد سكان الصين، ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أنّ عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ 30 مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود 250 مليون نسمة، ويوجد داخل الحدود الروسية نصف مليون صيني ويتوقّع أن يصلوا إلى 20 مليون خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة الغير شرعية، وهذه الظاهرة يسمّيها القوميون الروس " **احتلالا صينيا صامتا** " للمناطق الشرقية من روسيا (**الدسوقي ابوبكر، 2007، صفحة 79**). وبذلك فإنّ المعادلة الروسية . الصينية جديرة بالانتباه، فروسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهي مسألة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في روسيا بالكامل (**دياب أحمد، 2007، صفحة 102**).

ويلاحظ الروس الفارق الواضح في التعداد السكاني مقارنة بالصين، وطالما خشوا الخطر الأصفر عبر الحدود وابتلاع هذه المنطقة. لقد أثار هذا الخوف حالة حادة من التخوف من الأجانب وخاصة الصينيين، وهو أمر عادة ما يثيره السياسيون الروس من خلال التأكيد على أن

ملايين الأشخاص يدخلون البلد بشكل غير قانوني، ويذكر أحد المسؤولين بأن 40 مليون صيني سوف يتسللون إلى روسيا عام 2020 (لورنست سميث، 2012، صفحة 315).

الجدول رقم (02): يبين بعض الكثافات والمسارات السكانية في عامي 2010–2050

الدولة	كثافة السكان /كلم المربع	2010	2050	النسبة المئوية للتغيير
الهند	396	1.214.464.000	1.613.800.000	33
كندا	3	33.890.000	44.414.000	31
الولايات المتحدة	33	317.641.000	403.932.000	27
إيسلاندا	3	329.000	407.000	24
النرويج	13	4.855.000	5.947.000	22
المملكة المتحدة	255	61.899.000	72.365.000	17
المكسيك	57	110.645.000	128.964.000	17
السويد	21	9.293.000	10.571.000	14
إسبانيا	90	45.317.000	51.260.000	13
البرازيل	23	195.423.000	218.512.000	12
الصين	141	1.354.146.000	1.417.045.000	5
هولندا	401	16.653.000	17.399.000	4
فلندا	16	5.346.000	5.445.000	2
الدانمارك	127	5.481.000	5.551.000	1
إيطاليا	199	60.098.000	57.066.000	5-
كوريا الجنوبية	487	48.501.000	44.077.000	9-
ألمانيا	230	82.057.000	70.504.000	14-
روسيا	8	140.367.000	116.097.000	17-
اليابان	336	126.995.000	101.659.000	20-

المصدر:لورنستسميث،**العالم في العام 2050**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2012،1،ص 234.

من خلال الجدول يتضح جليا أن روسيا تعاني من تراجع ديمغرافي كبير مقارنة بالصين وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كان عدد سكانها (روسيا) عام 2010 قد بلغ 140.367.000 نسمة، فإنه سيتراجع إلى 116.097.000 سنة 2050 بتراجع بنسبة -17 % . بالمقابل نجد الصين في تزايد كبير في عدد سكانها فإذا كان قد بلغ 1.354.146.000 نسمةسنة 2010، فسيقفز إلى 1.417.045.000 أي بزيادة قدرها 5 %؛ وعليه فإن روسيا مضطرة إلى قبول عدد كبير من المهاجرين – خاصة من الصين- لتغطية النقص والتراجع الكبير في عدد السكان؛ رغم أن هناك أصوات روسية ترفض الهجرة الشرعية وغير الشرعية إليها، خاصة الصينية التي تراها خطرا عليها؛ مما يشكل ملفا قد يعيق الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية.

وفي السياق ذاته يتحدث تقرير أعدته "La CIA" في ديسمبر 2012 بعنوان: Global Trends2030Alternative Worlds**(Global Trends2030، 2012)**، وترجم للغة الفرنسية سنة 2013 من قبل(VincentDolezoide وآخرون) تحت عنوان: **(Le monde en 2030، 2013**)vuparlaCIA: Le monde en 2030. يتحدث التقرير عن أن عدد السكان في روسيا سينخفض من 143 مليون سنة 2010، إلى 130 مليون بحلول علم 2030.كما أن الفئة العمرية النشطة – بحسب ذات التقرير- بدأت في التراجع منذ 2007، وستستمر في الانخفاض في غضون 20 سنة المقبلة. (**Le monde en 2030, 2013, p. 268**)

الجدول رقم (03): يبين التطور الديمغرافي في العالم.

الدولة	متوسط العمر عام 2010	متوسط العمر عام 2030	المجال الزماني للتطور الديمغرافي
البرازيل	29	35	من 2000 إلى 2030
الهند	26	32	من 2015 إلى 2050
الصين	35	43	من 1990 إلى 2025
روسيا	39	44	من 1950 إلى 2015
إيران	26	37	من 2005 إلى 2040
اليابان	45	52	من 1965 إلى 1995
ألمانيا	44	49	قبل 1950 حتى 1990

المملكة المتحدة	40	42	قبل 1950 حتى 1980
الولايات المتحدة الأمريكية	37	39	من 1970 إلى 2015

Source :Le monde en 2030 :vu par la CIA ,Editions des équateurs, 2013,p.119-120.

ويسجل ذات التقرير، أن علاقات روسيا مع الغرب وكذا الصين، يجب أن تسجل تأثير حاسم في التطور المحتمل لروسيا من أجل الاستقرار، ولعب دور دولي بناء، وهنا يقترح – التقرير– ثلاثة احتمالات**(Le monde en 2030, 2013, p. 269)** :

1. تستطيع روسيا أن تصبح أفضل شريك للآخرين.
2. تستطيع روسيا أن تقيم علاقة حذرة على الأقل، مع القوى الأخرى: لكن خلال 20 سنة المقبلة هذا التوجه قد يعترضه معوقات في إطار الشراكة العالمية، خاصة إذا واصلت روسا في تطوير قواتها العسكرية، التي قد تتواجه مع الصين التي ستصبح قوة يوم بعد يوم.
3. قد تصبح روسيا "الدولة الإشكالية"،في محاولتها استخدام ميزة التفوق العسكري على جيرانها من أجل تخويفهم والسيطرة عليهم.

وفي مواجهة هذه الإشكالات المتوقعة، يتعين على "روسيا الصغيرة " توجيه مواردها القليلة لأغراض الدفاع والأمن، الأمر الذي من شأنه تعميق المشكلة الاقتصادية، فإما أن تتجه روسيا إلى بناء جيش كبير لن تسمح به قاعدتها السكانية، أو تطوير ترسانة عسكرية فائقة لن تسمح بها مواردها الاقتصادية (**دياب أحمد، 2007، صفحة 100**).

4. ترى روسيا نفسها أنّها قوة اقتصادية في أغلب الأحيان، فيما يعرف الصينيون أنّهم ليسوا كذلك وأنّ آسيا منطقة نفوذهم الإستراتيجي ونطاقهم الحيوي، وهذا بطبيعة الحال سيحد من تحرّك روسيا كقوّة في آسيا ولن يكون لها موقع مميّز في الوقت نفسه في أوروبا، وهو ما يثير خشية الروس على الأغلب ويلقونه باللوم على الصينيين (باكير علي حسن، 2006، صفحة 36).

5. تضارب المصالح والرؤى أحيانا: تبدو القاعدة الحاكمة في عالم السياسة أنّه لا توجد صداقات دائمة ولكن توجد مصالح دائمة، وكلّ دولة بالضرورة تسعى لتحقيق مصالحها، وهذا ما يتحقق في العلاقة بين الصين وروسيا. فرغم المعاهدة القائمة فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع "إن دى" خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ

خط آخر يعرف بـ "إن إن"، وذلك نتيجة إتباعها مؤخرا دبلوماسية النفط في علاقاتها المترامية وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية، والصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، طمعا في تحقيق أقصى قدر من مصالحها الخاصّة. وهذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، ولذا فقد بدأت في إتباع سياسة تنويع مصادر النفط في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا، ومن ناحية أخرى تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند. منافسها الإقليمي. بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنّها تصدّر للصين أسلحة ذات مستوى تقني أقل. ومن ناحية أخرى، تحرص الصين على تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة . المنافس التاريخي لروسيا. نظرا لوجود عدد كبير من المصالح عدد كبير من المصالح التجارية والاقتصادية الهائلة. فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة بعد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، تليها اليابان، وبلغ حجم التجاري بينهما عام 2003 ما قيمته 191,674 مليار دولار أمريكي (**الدسوقي ابوبكر، 2007، صفحة 79**).

6. الاعتراض الصيني على دعم روسيا العسكري وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع خاصة أنّ الصين ترى بأنّ بعض القوى الراغبة في عرقلة مسيرتها، يريد أن يدعم الهند لتصبح قوة آسيوية موازية للصين وبالتالي يقف في وجهها ويحد من قدراتها، ولاشك أنّ المسعى الروسي في هذا الاتجاه سيصطدم بالانزعاج الكبير للصينيين (**باكير علي حسن، 2006، صفحة 36**).

ومما سبق يتبيّن أنّ الشراكة الروسية الصينية تعرقلها العديد من المعوقات مما يحول دون شراكة إستراتيجية فعَّالة، لكنَّها تبقى توَجُّهًا إستراتيجيًا فعَّالًا من شأنه أن يغيِّر مجرى التَّاريخ. وعليه وانطلاقا من كلِّ ما تقدَّم فإنَّ مستقبل الشراكة الروسية. الصينية يمكن أن تأخذ أحد السيناريوهات التالية والتي يمكن على أساسها التنبّؤ بمستقبل ميزان القوى الذي يمكن أن يسود في منطقة شمال شرق آسيا:

أولا: ماذا يحدث لو أن اقتصاد الصين توقف عن النمو؟ في هذه الحالة ستظل اليابان هي الدولة الأقوى والأغنى في المنطقة. لكن التساؤل الذي يصعب التنبؤ به هو:

هل يمكن لليابان أن تحل محل الو.م.أ. في المنطقة مع وجود الصين وروسيا؟ وهذا يعني أن خروج الو.م.أ. من المنطقة سيغير نظام القوى القائم ويحدث عدم استقرار وربما يتصاعد إلى

احتمال نشوب حرب بين اليابان وأي من الدول المجاورة. كما أن تسابق هذه الدول بما فيها اليابان على إنتاج الأسلحة النووية يشكل خطرا كبيرا على المنطقة بأسرها (**عوض هدى راغب، 2001، صفحة 253**).

ثانيا:ماذا يحدث لو استمر الاقتصاد الصيني في النمو؟ إن هذا الوضع سوف يجعل الو.م.أ. تتمسك بالبقاء في المنطقة حتى تحول دون وصول الصين إلى المستوى المنافس لها، وذلك إما بعرقلة النمو الاقتصادي الصيني أو إشراكها في عملية الاقتصاد العالمي حتى تصبح من الدول الغنية اقتصاديا وديمقراطية سياسيا. وبالتالي يمكن تروضها بعيدا عن طموحها بأن تصبح أقوى دولة في المنطقة (لكن على ما يبدو أن فكرة الترويض هذه ضرب من العبث؛ فالحديث يتعلق بالصين التي تمتاز بنقاء الحضارة ، والقدرة على التكيف دون فقدان خصائصها ...).

إلا أن هذه الإستراتيجية تعتبر مضللة لأنه ما من دولة تصبح قوية اقتصاديا إلا وتريد مزيدًا من التوسعات حتى على حساب الدول المجاورة لها حتى تضمن هيمنتها وبالتالي لن يكون هناك سلام في المنطقة بل صراع دموي عنيف (**عوض هدى راغب، 2001، صفحة 254**).

ومن الحقائق التي يجب ألاّ نغفلها والتي لها أثر كبير على الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية إصرار الو.م.أ. على البقاء الدائم في المنطقة، ففي 2002/02/27 أعلن البنتاغون بأن الو.م.أ ستقوم بتدريب قوات جورجية وتسليحها من أجل القضاء على الإرهابيين المتمركزين في المناطق الغير خاضعة لسيطرة القانون داخل دول جنوب القوقاز، وتعكف العسكرية الأمريكية على دراسة السبل التي تمكن جورجيا من فرض سيطرتها الكاملة على المناطق الغير خاضعة لها – خاصة ممر" بانكيري" – والتي تأوي عصابات الجناة والمهربين وربما أيضا المقاتلين التابعين لشبكة القاعدة التي يزعمها "أسامة بن لادن " (**الإمام محمد رفعت، 2002، الصفحات 129–133**).

ويعتقد الخبراء أن موسكو لن تستطيع منع البناء العسكري المرتقب في المنطقة رغم أنها مازالت تضع جورجيا، بل وإقليم ما وراء القوقاز بأسره داخل نطاقها الإستراتيجي– وسيكون من الصعب على "بوتين " الاعتراض على أية عملية عسكرية في جورجيا منذ أن اتفق مع بوش على التعاون ضد الإرهاب إثر هجمات 2001/09/11. ومنذ ذلك الحين يسري هذا الاتفاق بشكل فعال (**الإمام محمد رفعت، 2002، صفحة 130**).

وهكذا بات الوجود العسكري الأمريكي في" جورجيا " أمرا لا مفر منه لا سيما بعد أن أقرت "واشنطن" صراحة أن "القوقاز"، تلك المنطقة الجيواستراتيجية الحيوية الواقعة بين روسيا وتركيا وإيران، ربما تلعب دورا محوريا في المرحلة الثانية من حملتها العسكرية ضد الإرهاب. ويرجع استمرار الو.م.أ في القوقاز عبر البوابة الجورجية المتسم بالصبغة الاقتصادية المتمثلة في الشركات النفطية، وأضحت واشنطن تعلن جهارا أن أمنها الحقيقي إن لم يبدأ من القوقاز فإنه حلم راودها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي (**الإمام محمد رفعت، 2002، الصفحات 132–133**).

وبذلك فإن **استمرار الإستراتيجية الأمريكية في أوربا وآسيا** الرامية إلى محاصرة خاصة روسيا والصين من أجل الإبقاء على مصالحها الحيوية والاقتصادية **سيكون عاملا جامعا**" لموسكو" و"بكين"، وعليه فإذا استمر الوجود الأمريكي في المنطقة سيزيد تقارب والتحام الجارين المستهدفين. وعلى ما يبدو، أن التقارب الروسي– الصيني مهتمة به الإدارة الأمريكية ذلك أنه يتعين عليها أن تنتهز الفرصة وتدفع بالتقارب الروسي الياباني لأن كلا من موسكو وطوكيو لديهما مصالح اقتصادية وسياسية متبادلة (**عوض هدى راغب، 2001، صفحة 255**).

كما أنه لابد ألا نغفل متغيرا آخر قد يكون له تأثيرا معتبرا على مستقبل العلاقات الروسية –الصينية، ألا وهو **الخلافات الأمريكية الأوربية،** وما سينتج عنها سيؤثر لا محالة في تباعد روسيا عن الصين،فقد أبدت الدول الأوربية استياءها من قضيتين مهمتين تدوران حول أمنها القومي:

الأولى: تتعلق ببرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي يرى العديد من الخبراء العسكريين الأوربيين أن الو.م.أ إذا تمكنت –فرضا– من تأمين أرضها ضد الهجمات النووية فإنها ستترك حلفاءها الأوربيين لحماية أنفسهم بأنفسهم من التهديدات النووية (**الأصفهاني نبيه، 2002، الصفحات 117–122**).

أما الثانية: فهي الخلافات الأوربية –الأمريكية حول حلف الناتو، ذلك أن الاختلاف يرجع أساسا إلى التفوق المبالغ فيه في القوة العسكرية الأمريكية على جميع حلفائها، خاصة على الصعيد النوعي، وفي مستوى الأسلحة الإستراتيجية التي تكاد أن تحتكره الو.م.أ.، مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين القوات المسلحة الأمريكية وقوات بلدان الاتحاد الأوربي، بصورة تنذر

بعجز هؤلاء الشركاء عن تحمل أية مسؤولية أمنية جادة في المستقبل ...وتمنع الو.م.أ عن عمد حصول الجيوش الأوربية على التكنولوجيا العسكرية المتطورة، كما تعرقل في ذات الوقت كل خطط التعاون العسكري بين دول الإتحاد الأوربي، والدليل على ذلك معارضة واشنطن تشكيل قوة أوربية للانتشار السريع (سويلم، حسام، 2002، صفحة 192).

لذلك فإنه من المتوقع أن يكون هناك جيشا أوروبيا – يتوقع أن تلعب فرنسا وألمانيا فيه دورا محوريا – موحدا يعمل موازيا ومستقلا عن الناتو، لاعتقاد خاصة فرنسا أن أوربا تملك كل مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية لتحقيق ذلك، ولكن ينقصها أمرا واحدا هو الاستقلال الإستراتيجي بعيدا عن الو.م.أ. وهو ما ستسعى باريس لتحقيقه خلال العقد القادم (سويلم، حسام، 2002، صفحة 196).

إن الأمن الأوروبي لن يكتب له الاستقلال الإستراتيجي بعيدًا عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إذا اتجهت شرقا للاستفادة من القدرات العسكرية الروسية، خاصة وأن روسيا ليس من مصلحتها توسيع الناتو، ويخدم مصلحتها التقارب مع أوربا لأن ذلك يساعدها في تحقيق الهدف المشترك وهو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهات الناتو، ومن جهة أخرى ستستفيد اقتصاديا وذلك عن طريق القروض والمساعدات التي تمنحها لها الدول الأوربية، وسوف تكون أوربا كبيرا للأسلحة الروسية.

وفي ظل هذه الظروف والتوجهات ستكون روسيا في غنى عن الصين، خاصة وأن المخاوف تزيد من أن تكون الصين منافسا لروسيا في آسيا الوسطى بدلا من أن تكون مشاركا لها؛ فازدياد قوة الصين وازدياد ضعف روسيا قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين وتغير موازين القوة في المنطقة والعالم مرة أخرى (**الدندراوي عبيدة عبد الله، 1998، صفحة 118**).

إن العلاقات الروسية الصينية يجمعها أكثر من قاسم مشترك لكن هناك أمور عديدة لا يمكن تجاهلها والتي ستؤثر لا محالة في مستقبل هذه العلاقات وهو الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن العلاقات الروسية– الصينية لن يقدر لها التطور على المدى البعيد للأسباب التالية:

1– إن الاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة كما أن احتمال استمرار التراجع التقني للتقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الأوضاع

السائدة في روسيا، الأمر الذي قد يدفع الصين للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى.

2- قلق بعض الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الآثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالأسلحة الروسية، بدلا من العمل عل تطوير القوات الروسية، بمعنى أن الاهتمام الروسي بالمردود الاقتصادي قد تكون له عواقب إستراتيجية معاكسة. وكان وزير الدفاع الروسي قد صرح في مطلع 1997 بأنه يعتبر الصين "عدوًا محتملاً ".

3-إن النظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين يدل على مفارقة واضحة، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية، ولكنها غنية بالموارد الطبيعية وعل الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية، وشح في الموارد الطبيعية وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديموغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا.

4-إن تنامي النفوذ الصيني في المنطقة خلال العقدين القادمين لن يكون له في أغلب التوقعات صدى جيد في روسيا، ولاسيما إذا تنامي التوجه القومي في كل من البلدين.

5-إن العلاقات الروسية الهندية قد تنعكس سلبا على العلاقات الروسية الصينية من ناحية (بسبب الخلافات الهندية-الصينية)، كما أن التنافس الهندي الباكستاني (مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الباكستانية الصينية)قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما من ناحية ثانية (**عبد الحي وليد سليم ، 2000، صفحة 170**).

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة الإستراتيجية الروسية-الصينية تبقى في حال نجاحها وتفعيلها عامل استقرار وتوازن في العلاقات الدولية،وستكون في أحسن صورها بعد تجاوز كل العراقيل التي تقف حجر عثرة في مسار التوجه الاستراتيجي الروسي-الصيني الجديد. ويبدو أنهما عازمين على الاستمرار* في طرحهما وتفعيله بالقدر الكافي الذي يضمن تحقيق الأهداف التي

* يبين هذه الاستمرارية في التوجه الصيني ما أقره المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني؛ فالقيادة الصينية تبذل جهودا كبيرة للإبقاء على تواكب هدفي " النمو" و" الاستقرار." وهي تنجح في ذلك أحيانا وتواجه العقبات أحيانا أخرى. ولكن الثابت الآن أنها تظهر براعة في الاحتفاظ بالانجازات بعيدا عن المشكلات الطاحنة .(للتفصيل أكثر انظر: حنان قنديل،"التغير والاستمرار في السياسات الصينية .. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008، ص ص 128-131.

سطرها الطرفان. الصين وروسيا ترفضان العيش على هامش التاريخ.. فروسيا لا تاريخها ولا إمكانياتها ولا طموحها ستسمح لها بلعب دور هامشي في العلاقات الدولية. ومثلها جارتها الصين التي لها إمكانيات بشرية واقتصادية... تؤهلها لأن تكون قوة حقيقية مؤثرة، وما التخوف الأمريكي من الصعود الصيني إلا دليل على الدور الكبير الذي قد تلعبه إمبراطورية الوسط في مسار العلاقات الدولية.

الخاتمة

مما سبق يتضح أن مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية تحكمه ثلاث سيناريوهات أساسية؛فالسيناريو الأول يتعلق بقاء الشراكة الإستراتيجية الروسية–الصينية في المستوى الذي هي عليه، وهنا نتحدث عن سيناريو الوضع القائم لضلعي المثلث الاستراتيجي موسكو–بكين، بسبب انغماس الطرفين في مشكلات داخلية، ستكون ملهية لهما في إكمال هذا البناء الإستراتيجي بالإضافة إلى المشكلات الخارجية المتعلقة بالقلاقل التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية حلى تخوم البلدين الجارين؛ ورغم إدراك الطرفين بخطورة ما يحصل، والتحديات التي تواجههما، إلا أن مثل هذه السياقات ستجعل من وثيرة هذا البناء لا ترق إلا المستوى المطلوب مما يبقي الوضع على ما هو عليه، بدليل عدم ترقية الشراكة إلى تحالف رغم مضي عقدين من الزمن عن إعلان شراكتهما الإستراتيجية؛ بالإضافة إلى أنهما لحد اليوم لم يردعا الولايات المتحدة الأمريكية بشراكتهما، بدليل استمرار مشاريع تواجدها على تخومهما.

أما التوجه الروسي فنلمس الثبات فيه من خلال التوجه القيادة الشابة في روسيا والتي تعكس رغبة حقيقية في الارتقاء بروسيا بما يتناسب وطموحها وإمكاناتها وإرثها... فروسيا تكيفت في سياستها الخارجية مع المطالب والمواقف الأمريكية والغربية بوجه عام، إلى عهد "بوتين" الذي أعاد تكييف هذه السياسة بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا ودورها في الشؤون الدولية.و ستستمر روسيا في هذا المسار خاصة بعد انتخاب " ميدفيديف" خليفة لـ: "بوتين"، ذلك أنه سيتبع نفس المسار الذي تركه له صديقه... ومن هذا المنطلق فإن علاقات روسيا معالو.م.أ. – برأي العديد من الخبراء– ستظل علاقات معقدة تنطوي على الاختلافوالتعاون،و لكنها لن تتطور إلى مواجهة كاملة أو إلى حرب.. وأن روسيا سوف يضعف توجهها غرباً، مقارنة بتوجهها شرقاً؛ وهو الأمر الذي يزيد من حظوظ نجاح الشراكة الإستراتيجية الروسية– الصينية... للتفصيل أكثر انظر: السيد أمين شلبي،"العلاقات الأمريكية–الروسية .. إلى أين؟.. وجهة نظر صينية"، **السياسة الدولية**، العدد 171، جانفي 2008، ص ص 191–192).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية ستظل على ما عليه بالنظر إلى الناتج المحلي بالمقابل القدرة الشرائية، وهو مؤشر من خلاله ندرك مدى ما تعانيه خاصة روسيا من مشاكل والذي سوف يبقي على الوضع على ما هو عليه.

أما السيناريو الثاني، أو ما يعرف بالسيناريو التفاؤلي: تحسن الشراكة وتطورها أفضل مما هي عليه. وذلك بناء على عدة مؤشرات قد تحسن مستوى الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية أفضل مما هي عليه: فاستمرار الهيمنة الأمريكية يكون الحافز الأكبر لإنجاح الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية،على اعتبار أن لا مكانة ولا تاريخ ولا قدرات روسيا والصين تسمح لهما بلعب دور هامشي في العلاقات الدولية.بالإضافة إلى الارتباط الإستراتيجي الكبير لموسكو وبكين، في شتى المجالات (العسكرية والاقتصادية والأمنية والديمغرافية ...)كما أن الصين لن تنس دور الاتحاد السوفيتي في قيام جمهورية الصين الشعبية في **1949/10/01**.كما أنه ترتبط روسيا والصين ارتباطا استراتيجيا بمنظمات إقليمية أمنية واقتصادية أو سياسية ... "كمنظمة شنغهاي للتعاون" و"مجموعة البريكس" ...إلخ. وهذا ما يبين نية الطرفين للمضي قدما بالشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية للأحسن.كما يمكننا أن نسجل مؤشر قوي دليل على أن الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية ستتحسن للأفضل، بسبب استمرار قيادة البلدين في نهج واحد، رغم تعاقب عدة ولايات رئاسية منذ 1996 إلى اليوم؛ خاصة استمرار النهج البوتيني في روسيا، واستمرار الطرح الصيني الرامي إلى تدعيم أواصر التعاون الاستراتيجي مع روسيا.

أما السيناريو الثالث فهو السيناريو التشاؤمي: تراجع الشراكة الإستراتيجية الروسية . الصينية. وأن العلاقات الروسية– الصينية لن يقدر لها التطور على المدى البعيد للأسباب التالية:فالاعتماد الصيني على الأسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة كما أن احتمال استمرار التراجع التقني للتقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الأوضاع السائدة في روسيا، الأمر الذي قد يدفع الصين للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى.بالإضافة إلى قلق بعض الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الآثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالأسلحة الروسية، بدلا من العمل عل تطوير القوات الروسية، بمعنى أن الاهتمام الروسي بالمردود الاقتصادي قد تكون له عواقب إستراتيجية

معاكسة. وكان وزير الدفاع الروسي قد صرح في مطلع 1997 بأنه يعتبر الصين "عدوًا محتملاً ".

بالإضافة إلى ذلك فإنه بالنظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين دليل على مفارقة واضحة، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية، ولكنها غنية بالموارد الطبيعية وعلى الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية، وشح في الموارد الطبيعية وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديموغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا.

كما خلصت الدراسة في إطار تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية على العلاقات الدولية إلى أن التقارب الروسي الصيني الجديد كفيل بإحداث تغيير جذري في العلاقات الدولية، وسيكون العالم أكثر عدلا وديمقراطية بتحقيق التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية. لكن النقطة التي يجب أن نؤكد عليها لضمان نجاح حقيقي لروسيا والصين في طرحهما الجديد، هو تفعيل الشراكة بالشكل الكافي الذي يضمن لهما تحقيق الأهداف المسطرة والارتقاء بها إلى تحالف استراتيجي حقيقي، وعدم الاكتفاء بالتصريحات التي تبقى حبرًا على ورق والخروج بها إلى أرض الواقع،وتجاوز كل العراقيل والخلافات حتى يقدر للشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية النجاح... ويبدو أن الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية توزعت بين القيم المقتسمة بين موسكو وبكين، وبين القيم المشتركة من جهة والمصالحالمتبادلة.

قائمة المراجع:

1. الأصفهاني نبيه. (جانفي, 2002). أبعاد التقارب الروسي– الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر. *السياسة الدولية، العدد 147* .
2. الإمام محمد رفعت. (أفريل, 2002). الوجود الأمريكي في جورجيا ، اختراق القوقاز. *مجلة السياسة الدولية، العدد 148* ، الصفحات 129-133.
3. بول مايسون، **انهيار الاقتصاد العالمي : نهاية عصر الجشع**، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، لبنان، ط 2، 2012.
4. شلبي السيد أمين ،"العلاقات الأمريكية–الروسية .. إلى أين؟.. وجهة نظر صينية"، **السياسة الدولية**،العدد 171، جانفي 2008 .

5. قنديل حنان ،"التغير والاستمرار في السياسات الصينية .. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، **السياسة الدولية**، العدد 171، جانفي 2008.
6. الدسوقي ابوبكر. (أكتوبر, 2007). العلاقات الروسية– الصينية...محددات الخلاف وأفاق التعاون. *مجلة السياسة الدولية، العدد170* ، الصفحات 79–80.
7. الدندراوي عبيدة عبد الله. (أفريل, 1998). الصين و روسيا و حلف شمال الأطلسي. *السياسة الدولية، العدد 132* .
8. باكير علي حسن. (01 04, 2006). العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية. *فصلية الدفاع الوطني اللبناني، وزارة الدفاع اللبنانية، العدد 56* ، صفحة 35.
9. دياب أحمد. (31 10, 2007). التحدي الديموجرافي للقوة الروسية. *السياسة الدولية، العدد 171* ، صفحة 102.
10. سويلم، حسام. (04, 2002). خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط. *السياسة الدولية* .
11. عبد الحي وليد سليم . (2000). *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي الجديد1978–2010*. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
12. عوض هدى راغب. (أكتوبر, 2001). السلام الأمريكي في اوروبا وآسيا. *السياسة الدولية، العدد 146* ، صفحة 253.
13. لورنست سميث. (2012). *العالم في العام 2050*. الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
14. Alexander Gabuev. (2016). Future approaches to china ", Russian futures Horizon 2025;edited by HiskiHaukkala and NicuPopescu. *EU Institute for Security Studies, Paris*, p. 47.
15. *John hanksworth and others,the world in 2050 :will the shift in Global Trends2030: Alternative Worlds ,A publication of the National Intelligence Council, December 2012.*

16. *Le monde en 2030. (2013). vu par la CIA. Editions des équateurs.*
17. *global economic power continued ?.pricewaterhouse coopers,united kingdoom,fabruary2015*